## ملف الأغذية المستوردة في أسواقنا

# من المسؤول عن هذه الفوضى؟

### دور الرقابة الصحية

ولما كان لدائرة الرقابة الصحية التابعة لوزارة الصحة دورا مهم في التصدي لانواع الاغذية المستوردة والمصنعة محليا، والمعروضة في اغلب الأسواق المحلية والتأكيد على صلاحها للاستخدام البشري، قصدنا دائرة الرقابة والتقينا رئيس المعاونين الوقائيين الأقدم علي كيطان الذي قال: يتلخص دور الرقابة في كونها تقوم بالاشراف والمتابعة الفنية والميدانية على وحدات وشعب الرقابة الصحية في بغداد، جانبي الكرخ والرصافة. وكذلك الاشراف على شعب الرقابة الصحية ووحداتها في المحافظات، حيث توجد دائرة رقابة صحية واحدة في كل محافظة.

وعن سؤال المدى حول الاقسام الرقابية في المنافذ الحدودية وعددها أجاب السيد علي كيطان بالقول:

– بالتاكيد لدينا اقسام للرقابة الصحية في المنافذ الحدودية وعددها (١١) منفذا حدوديا وكلها تعمل ضمن قانون الصحة العامة رقم (١) لسنة ١٩٨١ ، كما الحقت بالقانون المذكور تعليمات تحمل الرقم ( ٨ ) لسنة ٢٠٠٠ اضافة الى قرارات الهيئة الاستشارية المستقلة التي تعمل في المنافذ الحدودية وفق القرارين هي قرار رقم ١٣٧ و ١٣٨ وبآليات عمل المنافذ الحدودية العالمية. حيث يتم اخضاع البضائع المستوردة للفحص ومطابقة الشهادات الصحية ونوع المنتج والكمية المستوردة وبلد المنشأ وصلاح النفاد، كما تقوم الفرق الصحية بالتعاون مع مديرية الكمارك الموجودة في المنفذ بارسال البضائع من المنفذ الحدودي الى المخازن التجارية وبعدها تقوم شعب الرقابة الصحية في المحافظة بسحب نماذج. فاذا كانت البضاعة مواد غذائية أو أدوية يتم ارسالها الى المختبرات المعتمدة وهي ( الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، مركز الوقاية من الاشعاع .. ( وعند اتصالنا بمعهد بحوث التغذية اخبرونا انهم قد استبعدوا من عضوية تلك الهيئة ) .....

• كيف تفسر وجود اغذية تالفة بشكل كبير في اسواقنا المحلية ؟

– قد لا يكون السبب في مرورها دون فحص بل سوء الخزن لدى البائع ، اضافة الى ان اغلب الاغذية سريعة التلف ومرور فترة قصيرة عليها تجعلها (تتقادم) لاسباب عديدة منها قلة تصريف تلك البضاعة..

• ما دوركم في هذه الحالة ؟

– قسم الرقابة يقوم بزيارات ميدانية للاشراف والمتابعة ليس للمنافذ الحدودية فحسب بل للشعب في محافظة بغداد ووحدات المحافظات وتقوم برفع تقارير عن ما نجده في تلك الوحدات .. وشعب الرقابة في بغداد ووحداتها هي المسؤولة عن متابعة الاسواق والاغذية المطروحة من خلال كشوفات على المطاعم والمعامل وهذه الزيارات تكون دورية ويومية موثقة في سجلات موجودة في المعمل او المحل ولدينا في الدائرة سجلات ايضا بالزيارات الميدانية ...

• هل لديكم احصائيات بعدد الزيارات للمحال والاسواق من قبلكم ؟

– ندرج لكم هذه الاحصائية وهي من شهر كانون الثاني من عام ٢٠٠٨ ولغاية تشرين اول من العام نفسه وهي :-

أ – عدد الزيارات للمحال العامة لمتابعة الشروط الصحية ٢١٤٥٤٦

ب– عدد الزيارات لمعامل الصناعات الغذائية لمتابعة توفر الشروط الصحية ١٦٧٦٥

ج– عدد المحال التي تم غلقها لمخالفتها الشروط الصحية ٢٣٠٢

د—عدد المعامل التي تم غلقها لمخالفتها الشروط الصحية ٢٣٢

هـ – عدد الندوات التثقيفية المقامة لعمال واصحاب المحال الغذائية ٥٨٠

و – عدد النماذج الغذائية المحلية المسحوبة والمرسلة الى الفحص المختبري ١٨٩٧٠

ز – عدد النماذج الغذائية المستوردة والمرسلة الى الفحص المختبري ٢٨٦٦١

× هل الكوادر العاملة كافية .. وما نسبة التغطية لعملكم ؟

– كوادرنا غير كافية ونحتاج الى كوادر اضافية .. اما عن تغطيتنا للعمل فتصل الى ٨٠٪ .

× نسمع عن فساد اداري في عملية طرح المواد غير المفحوصة في الاسواق وتواطؤ الرقابة مع التاجر المستورد ؟

– صحيح يحدث ذلك مع التاجر المستورد في المراكز الحدودية . وأحيانا لا يمكن السيطرة على المواد الداخلة لكثرة التجار المستوردين وشراسة بعضهم وتهديدهم للمراكز الحدودية الفاحصة ..

× في الماضي كنا نجد لديكم مواد غذائية قيد الفحص .. هل ما زلتم تقومون بسحب المواد ؟

– نحن الآن لا نسحب المواد بل نراقب أداء الأقسام الرقابية المنتشرة في مختلف الأمكنة.

الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية كان الروتين السائد في معظم وزاراتنا ودوائرنا الحكومية قد أخرنا لمدة أكثر من شهر لاستحصال موافقة وزارة التخطيط لاجراء حوار مع قسم الصناعات الغذائية، وفي النهاية جاءت الموافقة شفهية، فالتقينا مديرة قسم الصناعات الغذائية منال محي الدين، وسألناها عن عدد المنافذ الحدودية الرسمية التي تتولى ارسال العينات للفحص فأجابت قائلة:

في السابق كان لدينا ٣ مراكز حدودية رسمية الآن صار لدينا ٢٢ مركزا حدوديا ويتم سحب عينة من المنتج وترسل الى ثلاث جهات فاحصة هي :

١– الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية / وزارة التخطيط

٢– بحوث معهد التغذية / وزارة الصحة

٣– مركز الوقاية من الاشعاع / وزارة البيئة

والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية يقوم بفحص المواصفة القياسية المعتمدة، وتشمل الفحوصات الفيزياوية، الفحوصات الكيمياوية، الفحوصات المايكروبية. وفي حالة عدم مطابقة المنتج لتلك الفحوصات مهمتنا تنتهي بكتاب مرسل الى وزارة الصحة وهي صاحبة القرار النهائي .

• هل تم ارجاع منتوج غذائي غير صالح بعد فحصه؟

لاحظنا هناك نسبة عالية من المنتج الوارد الينا غير مستوف للمواصفات الصحية، وحدث ذلك بالفعل حيث وجدنا ألبانا رديئة الصنع وغير مستوفية للمواصفات فأرسلنا كتابا الى الكمارك والى وزارة الصحة لاتخاذ الاجراء القانوني بغلق المنفذ الحدودي الذي دخلت منه تلك الألبان .

× واذا كان المنتج محليا .. وغير مستورد ما الاجراء ؟

نغلق المحل في الحال لعدم توفر الشروط الصحية.

• والمواطن كيف يعرف ذلك ؟

سابقا كنا ننصح المواطن بعدم شراء تلك الماركات المطروحة لعدم توفر الشروط الصحية، وحدث ذلك للعديد من المنتجات الغذائية المصنعة محليا منها معامل ( الشعرية والمعكرونة ) على سبيل المثال .

• قد تكون العينة المرسلة صالحة ولكن بعد مرور فترة طويلة على ارسالها ولسوء الخزن قد تتعرض الى التلف ؟ .هنا يبرز دور الخزن الذي يجب ان يكون وفق ضوابط قياسية ..

• من يتحمل دخول مواد غذائية منتهية الصلاح الى اسواقنا المحلية وهي الآن كثيرة ؟ .المسؤولية مشتركة بين عدة جهات .. كل الوزارات تشترك بذلك، الكمارك، الصحة، التجارة، البيئة، التخطيط.

• هناك معلبات غذائية تتحايل على تاريخ المنتج سواء بالورقة الملصقة أو بالتاريخ المطبوع على العلبة ؟

نقوم بازالة الورقة الملصقة لنرى ما اذا كانت قد الصقت بدل ورقة اخرى، وهذا غالبا ما يحدث، كما نبحث في قاع العلبة عن التاريخ المحفور على العلبة او القنينة.

## المطلوب هيئة وطنية للغذاء من جميع مؤسسات الدولة المعنية بصحة وسلامة الغذاء بدلاً من التعددية والازدواجية

### غياب الصناعات الغذائية المحلية

ان قضية غياب الصناعة الوطنية عن أسواقنا المحلية أصبحت ظاهرة خطرة ومطروحة للبحث على المستويات كافة. ولمعرفة المزيد حول هذه الظاهرة التقينا الخبير الاقتصادي عبد الحسين المباركة ليحدثنا عن غياب القطاع الصناعي للصناعات الغذائية خاصة بعد التحسن الامني وقد حدثنا حول هذا الموضوع قائلا: لا تسأليني عن دور القطاع الخاص فقد شيعناه منذ زمن، باصدار قانون فسح المجال للتجارة على مصراعيها بدون ضوابط، وبدون اجازة استيراد. الضوابط السابقة في البنك المركزي يفترض المبالغ المدفوعة للاستراد يكون لها مستندات وهذه المستندات تؤثر في ميزان المدفوعات. الآن الساحة مفتوحة امام التجار لاغراق السوق بكل المنتجات خاصة الرديئة منها. وهي سياسة نصحت بها منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي لزيادة سعر الفائدة الى ٢٠٪ ما جعل التاجر لا يقترض من البنوك. فمن اين له دفع ٢٠٪ على الأرباح، وهذا غير ممكن بالطبع لذا القطاع الصناعي خاصة (معامل الاغذية ) توقف عن العمل فبدون قروض ليس هناك حركة تجارية او صناعية. صندوق النقد قدم مشروع اقراض قدره ٢٠ الف دولار لكل معمل متوقف عن العمل، ولكن هذا المبلغ ضئيل لا يحقق شيئا. يجب ان يكون مبلغ القرض في الاقل ٢٥٠ الف دولار لينهض المعمل، وهذا المشروع البائس هو ليس اكثر من حقن ( مورفين ). مع الأسف الموجودون في وزارة المالية لا يملكون الخبرة ولا الخلفية الاقتصادية. وأعود الى سؤالك ( اين هو القطاع الخاص )، يقال ان القطاع الخاص هو الذي غيب نفسه، لكن في الحقيقة ان القطاع الخاص لا يمكن ان يعمل بأمور تعجيزية. ان هذه السياسة مقصودة لجعل البلد استهلاكيا وليس انتاجيا. نصحت منظمة التجارة العالمية برفع الدعم عن الوقود والمواد الغذائية فهي ( كلمة حق اريد بها باطل ) لذا هم يحاولون ابقاء الوقود والكهرباء كما هما ... الوقود والكهرباء اللذان هما اساس عمل كل المعامل بحاجة الى قرار سياسي، وهما متوفران، ولكن هناك ايدي لعبت بهما !! ..

### من المسؤول عن اغراق السوق بمنتجات تالفة ؟

– جهات عديدة لكن القوانين معطلة، قانون الكمارك معطل هو الآخر، لو نرجع الى قانون الاستيراد يجب ان تكون هناك اجازة استيراد لكل بضاعة، لكن الذي يحصل ان التاجر يستورد على هواه بضاعة غير صالحة لأنها رخيصة. المفروض أن الكمارك لا تطلق بضاعة الا بعد التأكد من صلاحها وكذلك وزارة الصحة والتقييس والسيطرة النوعية. مختبرات التقييس والسيطرة النوعية قديمة وبدائية، ومنذ العهد السابق كانت مشمولة بالمنع لكونها تعتبر استخدام مزدوج وهي متوقفة حتى الآن، وان منظمة التجارة العالمية ادخلت كل بضاعة غير مقبولة دوليا فمثلا ادخلت لنا (سكر) مرفوض من دولة لبنان لكونه غير صالح للاستهلاك... دخل الينا وتوزع!! المنافذ الحدودية احيانا تتعرض الى التهديد لادخال مواد غير صالحة. وعدم وجود حماية كافية لديهم، طالبنا اصدار قانون حماية المستهلك ولكن مع الأسف وجدنا القانون يقدم من قبل وزارة الصناعة. المفروض ان القوانين تعد من قبل جهة محايدة وهناك جهات متخصصة لتشريع مثل قوانين كهذه او حتى مسودة قانون وهذا ما معمول به في كل دول العالم.

### تجار .. الحروب

ويشير الخبير المباركة الى ان التغير الحاسم الذي حصل في العراق اثر سقوط النظام، وبسبب الاجراءات المتسرعة والسياسات غير المدروسة وغير الموضوعية التي صدرت تحت واجهات الحرية الاقتصادية، والسوق الحرة، وما الى ذلك من شعارات ومواقف سياسية وقانونية واقتصادية لم يجر التشاور بشأنها مع القطاع الخاص. وبعد ان اطلقت الدولة حرية كاملة لعمليات الاستيراد من دون المطالبة بالانتماء الى الغرف التجارية شجع ذلك دخول طبقة جديدة طارئة ومتطفلة على الاسواق التجارية، فخلقت جيلا مراهقا قفز وبرز ونما بسرعة على حساب الطبقة الاصلية من التجار، فحل محلهم وأنكر ومحا وجودهم . ان هذه الفصيلة التي تسمى (تجار الحروب) تتجاهل شرف المهنة وحقوق الآخرين مستغلين بذلك ظاهرة المحسوبية والفساد الاداري ووجود فرص ومجالات واغراءات لا تعد ولا تحصى. وهكذا تحولت الساحة التجارية العراقية الى سوق سوداء تتميز بقوة شرائية عالية وعرض مواد استهلاكية متنوعة، الا انها متدنية النوعية ورديئة لعدم خضوعها الى الرقابة والسيطرة النوعية، فأغرقت الاسواق وغزتها بنماذج مرفوضة في دول العالم. وقد سارع مجلس اتحاد الغرف التجارية الى اتخاذ العديد من القرارات وشكل العديد من الوفود لزيارة المسؤولين في وزارة التجارة والمالية لشرح مساوئ هذا الانفتاح غير المنضبط، وطالب الاتحاد بوجوب اعادة النظر بهذه التعليمات والحد من ظاهرة اغراق السوق بالمواد بشكل عشوائي. كما واصل اتحاد الغرف التجارية مساعيه الجادة لدعم دور القطاع الخاص، وقام بطرح المقترحات والافكار لتنشيط القطاع الخاص بعد ان تعطلت تدريجيا العملية الانتاجية في اغلب مصانع البلاد، وانكمش على اثر ذلك نشاط القطاع التجاري الخاص الذي يتأثر طرديا في واقع الحركة الصناعية. ودعا الاتحاد في اغلب المناسبات الى دعم القطاع الخاص لتمكينه من اداء دوره في عملية الاعمار، ويمكن لهذا الهدف ان يتحقق من خلال العمل على اعادة النظر بالقرارات والقوانين المجحفة بحق القطاع الخاص، واعادة النظر بلوائح الاسيتراد والتصدير وجعلها متكافئة بين المصدرين والمستوردين. كذلك طالب الاتحاد بوجوب تمويل القطاع الصناعي والتجاري الخاص بقروض ميسرة بعيدا عن التعليمات المعرقلة من قبل الروتين القاتل في البنك المركزي.

### غرفة تجارة بغداد

من جانبه يؤكد رئيس غرفة تجارة بغداد الحاج امجد الجبوري ان سياسة السوق المفتوح افرزت تجارا يعملون من دون ضوابط، وأصبح الاستيراد عشوائيا، فأغلب التجار يبحثون عن الكمية دون النوعية من اجل الربح السريع وهم وراء اغراق السوق بالمواد الغذائية التالفة. وحين سألناه عن التعاون بين غرفة التجارة وبين الشركة العامة للمعارض العراقية، أجاب قائلا:

– الشركة ادارة نشطة وتحاول ان تتصل بنا للتنسيق في العمل الا انها حيال ما تعانيه الساحة التجارية من سلبيات لا تستطيع ان تعمل شيئا، ذلك لأن الفساد الاداري يعم كل مفاصل الدولة لذلك تجدين البضاعة بكل انواعها فاسدة وتملأ الاسواق. وخسارة الدولة في الارواح البشرية كبيرة. اضافة الى ان المواطن ينقصه الوعي الصحي بالبضاعة المطروحة. واذا ما تحدثنا عن الاجهزة الرقابية مثل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية لوجدنا انها تعاني الضعف في الكادر المتمرس، اضافة الى قدم الأجهزة العاملة من مختبرات ومواد اخرى. لذلك ترين ان البضاعة الرديئة تدخل الى السوق بكثرة. لذلك نجد ان للصحافة دوراً كبيراً في توعية المواطن وتثقيفه على اختيار المواد الجيدة في السوق . كما تعمل الصحافة على حث الدولة على اشاعة الثقافة الصحية والوعي الصحي وادخالهما حتى في المناهج الدراسية لكي تخدم البلد والاقتصاد معا، وليس تكديس الأرباح في البنوك.

### الشركة العامة للمعارض العراقية

وقال مصدر مخول في الشركة العامة للمعارض ان مسؤولية وزارة التجارة المتمثلة بالشركة العامة للمعارض العراقية تنحصر باصدار الاجازة الخاصة باستيراد المواد الغذائية وغير الغذائية، الا انها في الآونة الأخيرة اشترطت على المستوردين التجار تقديم تعهد للشركة يتضمن خضوع المواد الغذائية المستوردة الى الفحوصات المختبرية، وهي مختبرات ( وزارة الصحة، وزارة الزراعة، وزارة التخطيط المتمثلة بالجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية)، علما ان المواد التي تصدر فيها اجازات الاستيراد للمواد الغذائية تبلغ ( ٥٤ ) مادة.

وأكد المصدر المخول ان الحل الامثل لخضوع المواد الغذائية للرقابة هو انشاء محاجر صحية في المراكز الحدودية، او ارسال الشحنات مع ممثل الكمارك الى مراكز الفحص الموجودة في بغداد والمحافظات.